



2021-03-24



سعادة الأخ/ د. رشدي وادي حفظه الله،،،
وكيل الوزارة .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع/الأدوية الموردة إلى قطاع غزة

نهديكم أطيب التحيات، بالإشارة إلى الموضوع أعلاه وعطفا على التقرير الوارد من الأمانة العامة والمقدم من قبل وزارة الداخلية ، نأمل التكرم بالعلم بما يلي :

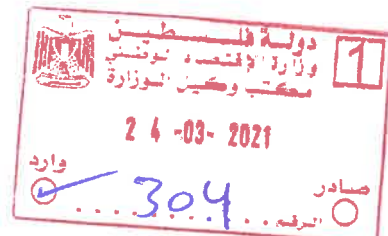
1. يصنف التقرير مصادر الأدوية الى نسبة مصادر وهي :

- منتجات مصانع قطاع غزة
- منتجات مصانع الضفة الغربية وتقدر ب 84 مليون .
- المنتجات الإسرائيلية وتقدر ب 15 مليون
- المنتجات الواردة عبر معبر رفح المصري وغيرها
- المنتجات الأجنبية وتقدر بحوالي 25 مليون دولار

وبذلك يكون حجم تجارة الدواء في فلسطين يقدر بحوالي 124 مليون دولار يضاف لها منتجات قطاع غزة ، والأدوية الواردة من الجانب المصري .

2. يذكر التقرير ان احتياج وزارة الصحة من الادوية والعلاجات تصل الى 40 مليون ، يتم توريد ما يعادل 1.5 مليون فقط عبر وزارة الصحة برام الله ، ويتم توفير ما فيه 8.5 مليون من خلال مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الدولية .

3. بدأ استيراد الأدوية من مصر مؤخراً لسد حالة النقص في السوق المحلي وتوريد الأدوية بتكلفة أقل من معبر كرم أبو سالم وللتغلب على منع الاحتلال دخول عدد من الأصناف الدوائية .





الخلاصة :

تؤيد وزارة الاقتصاد الوطني التوصيات الواردة في التقرير حول :

1. تشجيع الاستثمار في مجال صناعة الأدوية وتسهيل إجراءات دخول المواد الخام اللازمة وخطوط الإنتاج من كافة المعابر
2. مراقبة أسعار الدواء من قبل وزارة الصحة، والتأكد من فعالية الدواء عبر إخضاعه للفحص المخبري المطلوب قبل السماح بالتسويق.
3. العمل على خفض تكلفة النقل والتأمين للأدوية التي يتم استيرادها من مصر مع التركيز على الأدوية التي يمنع الاحتلال دخولها عند منح موافقات الاستيراد.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

م. عبد الفتاح الزريعي

24.3.2021

الوكيل المساعد المكلف





2020/12/01م

حفظه الله،،

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

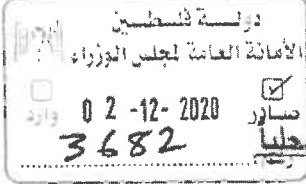
سعادة الأخ/ د. رشدي وادي

حفظه الله،،

وكيل وزارة الصحة

سعادة الأخ/ د. يوسف أبو الريش

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

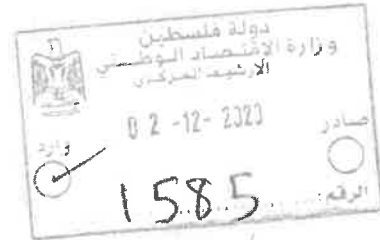


الموضوع: بشأن تقرير حول الأدوية التي تدخل القطاع والمصنعة محلياً

تهديكم الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحياتها، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه،
وعطفاً على كتاب وزارة الداخلية والأمن الوطني الوارد إلينا رقم (4315) بتاريخ 2020/11/30م،
بشأن تقرير حول الأدوية التي تدخل القطاع والمصنعة محلياً،
لاطلاعكم الكريم وإفادتنا بالخصوص، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

أمين عام مجلس الوزراء



المرفقات:

• المراسلات بالخصوص.

نسخة مع الاحترام:

• الملف.

صاندر عن: مكتب نائب أمين عام مجلس الوزراء



التاريخ : 14 ربيع ثان 1442 هـ
29 نوفمبر 2020 م

حفظه الله ،

سعادة الأخ / نائب أمين عام مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

وزارة الداخلية - مكتب الوزير

30-11-2020

صادر رقم / 14317

الموضوع /

بشأن تقرير حول الأدوية التي تدخل القطاع والمصنعة محلياً

نهدىكم جُمل تحياتنا، ونتمنى لكم موفور الصحة والعافية.

لإشارة إلى الموضوع المذكور أعلاه، مرفق طيه كتاب مساعد مدير عام قوى الامن الداخلي، بشأن تقرير حول الأدوية التي تدخل قطاع غزة من جمهورية مصر العربية، و الأدوية المصنعة محلياً .

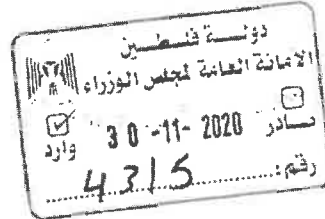
آملين التكرم بالاطلاع، وعمل ما يلزم .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،



لواء / توفيق عبد الله

وكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني



محكمة
مجلس الوزراء
مجلس الوزراء
مجلس الوزراء
مجلس الوزراء

نسخة لـ /

وحدة مجلس الوزراء



الثلاثاء
2020/11/24 م



حفظكم الله

الأخ اللواء/ د. محمود أبو وطفة "أبو ياسر"

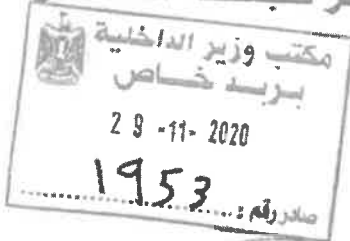
مساعد مدير عام قوى الأمن الداخلي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

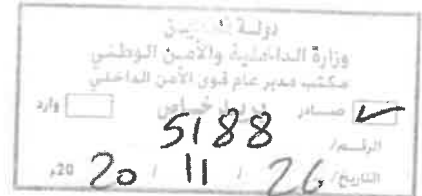
الموضوع: تقرير حول الأدوية التي تدخل القطاع والمصنعة محلياً

نرفق لسيادتكم طيه تقرير حول الأدوية التي تدخل قطاع غزة والأدوية
المُصنعة محلياً، بالإضافة على احتياج القطاع من الدواء ووكلاء شركات
الأدوية بالإضافة إلى إيجابيات استيراد الدواء من مصر.

لطفاً للعلم والاطلاع ... ونوصي برفع الأمر للجنة العمل
الحكومي لاتخاذ الإجراءات اللازمة.



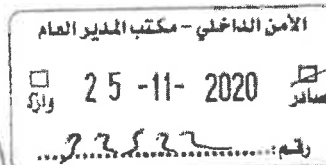
ونفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير



مدير عام جهاز الأمن الداخلي

لافتة

لجنة العمل الحكومي





الأخ عقيد / مساعد المدير العام لشؤون الإدارات المتخصصة حفظه الله ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع / تقرير حول الأدوية التي تدخل القطاع والمصنعة محليا

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبعد التواصل مع مدير عام المالية بوزارة الصحة أ. ابو جمال الدحدوح والتحدث عن الأدوية والكميات الواردة والشركات المنتجة ووكلاء الأدوية تحدث معنا بصورة عامة عن المجال واخبرنا بالتوجه إلى د. أيمن كردية مدير تنسيق الأدوية في المعابر والحديث معه عن الموضوع بجميع حيثياته من دخول الأدوية للقطاع ووكلائها والشركات المصنعة الداخلية والخارجية وعن الاحتياج والتكلفة المالية وعن عملية إدخال الأدوية للقطاع من الجانب المصري والاسرائيلي وجرى الحديث والحوار كالاتي:-

⊠ أولا / احتياج القطاع للأدوية:

قطاع غزة يعاني منذ 10 سنوات من نقص في الأدوية ولكن خلال المدة الاخيرة زادت نسبة العجز ووصلت الى 50% من الادوية و38% من المستهلكات الطبية و56% من المواد المخبرية وعجز كبير في بعض الأصناف ويتمحور احتياج القطاع للأدوية بشقين:-

✦ احتياج خاص يتمثل بوزارة الصحة:

تحتاج وزارة الصحة في غزة الى كميات كبيرة من الأدوية والعلاجات تصل القيمة إلى 40 مليون \$ سنوياً وهي متعلقة بالسلطة في رام الله علماً أنها لم تورد إلا 1.4 مليون \$ فقط وتحاول الوزارة بان تضغط بهذا الخصوص والتواصل مع مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الدولية وتوفير 8.5 مليون \$ والمحاولة في توفير جزء من الادوية.

✦ احتياج عام يتمثل بالصيدليات العامة والمؤسسات

- احتياج القطاع الخاص يتمثل بالحاجة والطلب.
- توفير بعض الادوية المجانية من قبل المؤسسات الخاصة.

⊠ ثانيا / توريد الأدوية:

تورد الأدوية من عدة أماكن وتمثل في:-

✦ الجانب الاسرائيلي:

- تقويض اسرائيل لتطور صناعة الأدوية في القطاع بحيث يعمل على عدم إدخال المواد المصنعة والأجهزة التي تساعد في تسهيل عملية التصنيع.
- حجم الانتاج الاسرائيلي وتوزيعه داخل الوطن يقدر ب 15 مليون دولار سنوياً.



الشركات المحلية المصنعة داخل القطاع:

- يوجد مصنعان للأدوية في قطاع غزة ينتجان نحو تسعين صنف فقط من الأدوية من أصل أكثر من ثلاثة آلاف صنف يحتاجها القطاع.
- مواد التركيب تدخل عن طريق السلطة بالضفة الغربية وتأخذ ضريبة عليها علماً أن اتفاقية التراخيص عن طريق السلطة.
- عدم وجود مصانع بمواصفات عالمية jmb علماً أنها مكلفة.
- دخول البضاعة من مصر مكلف حيث 1.5% على الفاتورة، أما إذا كان من خارج مصر تكون الفاتورة أعلى بنفس القيمة.
- في بعض الأحيان يتم إيقاف دخول الأدوية وذلك حسب إجراءات المخابرات المصرية ويخسر التاجر بضاعته.
- جاري إنشاء مصنع خاص بالأدوية في المنطقة الصناعية تابع للشركة العربية الألمانية بالمواصفات العالمية ليتم تسهيل دخول المواد من الخارج لأنه في بعض الأحيان تطلب الشركات العالمية من الوكلاء مصانع من ذات الصفات.
- عدم قدرة المصانع على العمل بكامل طاقتها الانتاجية نتيجة المنع الاسرائيلي المتكرر لدخول المواد الكيميائية التي تدخل في صناعة الأدوية.
- تتمثل معاناة المصانع في منع دخول المواد الأولية المكونة للأدوية وارجاع المعدات وعدم السماح لها بالمرور.

الشركات الوطنية:

- توجد سبع مصانع أدوية في الضفة الغربية تقوم بالعمل على تزويد القطاع.
- حجم الانتاج وتوزيعه بين الشركات المحلية داخل الوطن يقدر ب 84 مليون دولار سنوياً.
- تحصيل الضريبة على الأدوية القادمة إلى قطاع غزة من جانب السلطة.

الشركات الأجنبية:

- يوجد داخل غزة عدة شركات تتابع مع الخارج احتياج القطاع من الأدوية.
- حجم الإنتاج الأجنبي وتوزيعه داخل الوطن يقدر ب 25 مليون دولار سنوي.

الجانب المصري:

- كان سوق الأدوية المصرية غير منظم ويدخل عن طريق الأنفاق أو المعبر بكميات كبيرة غير مسجلة لدى وزارة الصحة فقامت الوزارة بمنع جميع الأدوية المصرية في بادئ الأمر وبعد فترة تم السماح لبعض الأنواع بعد تسجيلها في الوزارة بحيث تكون مطابقة للمواصفات مما أدى إلى الضبط والسيطرة على هذا الأمر.
- يتم تزويد القطاع ببعض الأدوية المسجلة في وزارة الصحة.
- عند طلب أي علاج غير مسجل يتم تسهيل المعاملة مع الوزارة بعد دخول الأدوية وذلك لرعاية الوضع العام، ومن ثم يتم تسجيل الصنف من خلال بروتوكول خاص بالوزارة.
- تراجع بعض التجار والوكلاء عن الشراء من الجانب المصري لوجود تكاليف كبيرة على النقل والحمولة للبضائع بشكل عام 40% على الفاتورة من قبل شركة أبناء سيناء.



إيجابيات الاستيراد من الجانب المصري:

- إمكانية دخول جميع الأصناف من الجانب المصري ضمن مواصفات وزارة الصحة.
- الأدوية ومواد التركيب الواردة من مصر رخيصة الثمن.
- الإيرادات والضريبة المفروضة على الأدوية عائدة إلى غزة.
- سهولة دخول الأدوية والتعامل بمرونة من قبل وزارة المختصة في غزة.
- إمكانية دخول المواد التي تدخل في تركيب الأدوية من الجانب المصري.

سلبيات الاستيراد من الجانب المصري:

- ارتفاع عمولة النقل والحمولة للأدوية.
- تتركز السلطات المصرية في دخول الأدوية.
- إمكانية مصادرة الأدوية دون إبداء السبب.
- عدم رغبة التجار بالاستيراد من الجانب المصري.

ثالثاً/ وكلاء الأدوية في القطاع: (مئة مقعد للجانب المصري)

- وكلاء الأدوية محصورين بأربع أو خمس شركات موجودة داخل القطاع وهي تشكل حالة العرض والاحتياج ونذكر بعض من هذه الشركات على سبيل الحصر ومنها شركة الحياة التابعة للبرعصي وشركة أبو لبدة، وشركة أبو جزر وشركة الحسانية.

أفادة المستشار الاقتصادي للسفارة السويسرية أ. عمر أبو شعبان عن الموضوع:

تحدثنا معه عن التفاصيل المذكورة وعن حجم التبادل التجاري بيننا وبين الجانب المصري وعن إمكانية توسيع دخول الأدوية من مصر فكان الرد بأنه بالبداية لا بد من تمكين المنتج المحلي وتزويده بما هو مطلوب حيث أن المنتج المحلي أو الوطني يضاهي المنتجات الأجنبية من حيث التركيب والفعالية، وعن موضوع توريد أدوية من الجانب المصري قال أن نسبة ضريبة النقل إلى 40% غير دقيقة ومش منطقية حيث أن الموضوع بالفعالية وليس بالكمية في حين أن ضريبة المقاصة والتعليق كبيرة في المنتج المحلي الوطني.

بعد لقاء مع وكيل وزارة المالية المساعد/ أبو انس صيام وحضور مدير دائرة الضرائب أ. أبو عرفة مشتهى والتحري عن المعلومات التي تخص إيرادات غزة من الأدوية إن كان من الجانب المصري أو كرم أبو سالم "ضفة"، إسرائيل، الأجنبي" تبين الآتي:-

- هناك شركات تحمل مشغل مرخص تعود لمصانع غزة للأدوية تحمل رقم 653 تحصل ضريبة 1.5% وهناك شركات تحمل مشغل مرخص 652 تعمل للضفة تأخذ غزة منها على هامش الربح بقيمة 0.16%، ويتم تحصيلها من معبر كرم أبو سالم وهناك 5 شركات تحمل نفس الرقم المسجل تعود للضفة ولكن تقدم تقاريرها الدورية لغزة يتم تحصيل ضريبة 1.5% من قيمة الفاتورة.



- ما نقوم بإدخاله من الجانب المصري 30% من الأدوية ما يدخل من معبر كرم أبو سالم 70%.
- غزة تفرض ضريبة كاملة على مدخولات الأدوية من الجانب المصري قيمتها 16% على الفاتورة بمعنى أن التجارة مع الجانب المصري أفضل بكثير من معبر أبو سالم.
- سيتم عقد لقاء ثلاثي مشترك مع وزارة الصحة والمالية والأمن الاقتصادي لرفع تصور عن الموضوع بالكامل.

☒ ملاحظات هامة/

- السلطة لا تقوم بواجبها تجاه غزة في القطاع الصحي والدوائي على وجه الخصوص.
- ارتفاع الضريبة على فاتورة الأدوية.
- المصانع الفلسطينية تواجه مشاكل ومعيقات بسبب الحصار.
- الأدوية المصرية مسموح بإدخالها بشكل كامل بعد أخذ التصاريح اللازمة من الوزارة إلا أن ارتفاع سعر النقل وسهولة ووفرة المنتج الوطني والاجنبي والمستورد من إسرائيل يغني عن استيراد الدواء المصري.
- جودة المنتج المحلي في بعض الادوية.

☒ التوصيات/

1. فتح المجال وتشجيع الاستثمار في مجال الأدوية بغزة.
2. فتح قنوات تنسيق مع الجانب المصري لتخفيض تكاليف النقل من قبل شركة أبناء سيناء.
3. تسهيل اجراءات استيراد الدواء المصري والتشجيع على ذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

مدير إدارة الأمن الاقتصادي